



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر
المنعقدة في ١٦/ جمادى الثاني/ ١٤١٢ هجرية
الموافق ١٩٩١/١٢/٢٣ ميلادية.

(العدد ٦)

(الجلد ٢٩)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبدالمنعم ابو زنت

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ .

د - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جو .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي

(٣) الردود على الاسئلة : «من الدورة العادية الثانية» .

أ - كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (٢٩٥٥) تاريخ

١١/٣/١٩٩١ ، جوابا على السؤال رقم (١٢٠) ، المقدم من سعادة النائب

السيد محمد المرعر .

هكذا من الأشهل

ب - كتاب معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة رقم (٦٢٢١) تاريخ ١٣/٤/١٩٩١، جوابا على السؤال رقم (١١٧)، المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديدي.

ج - كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم (١١٩٠) تاريخ ١٤/٤/١٩٩١، جوابا على السؤال رقم (١٣٥) المقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي.

٤ - كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٥٢٦٩) تاريخ ١٠/١٢/١٩٩١، والمتضمن احالة تقرير ديوان المحاسبة السنوي التاسع والثلاثين لعام ١٩٩٠ على المجلس.

٥ - قرارات اللجان :-

١ - قرارات اللجنة القانونية :-

١ - قرار رقم ٢ تاريخ ١٧/١٢/١٩٩١، والمتضمن مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان.

٢ - قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/١٢/١٩٩١، والمتضمن مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠.

ب - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ ١١/١٢/١٩٩١، والمتضمن انتخاب :-

١ - معالي السيد يوسف العظم رئيسا للجنة.

٢ - سعادة السيد محمد الدردور مقررًا للجنة.

٦ - ما يجد من اعمال.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء ٢٥/١٢/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحا.

٢٩

٢٩

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٦/جمادى الثاني/ ١٤١٢ هجري، الواقع في ٢٣/١٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السادسة) من (الدورة العادية الثالثة) برئاسة معالي الدكتور عبد اللطيف حريبات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: احمد قطيش، عبد المنعم ابو زنت، د. احمد الكوفحي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: زياد الشويخ، د. احمد عويدي العبادي، عبد الباقي جو.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: ليث شبيلات، جمال حداد، نادر الظهيريات، د. قسيم عبيدات، عبدالعزيز جبر.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٥ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٦ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة المنعقدة في ٢٣/١٢/١٩٩١ م ٣

٧ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٩ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير العمل.

١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١١ - معالي المهندس سعد هابل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٣ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير الدولة.

١٤ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٥ - مساحه الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٦ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٧ - معالي السيد سلطان المدوان: وزير دولة.

١٨ - معالي الدكتور عمود السمرة: وزير الثقافة.

١٩ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.

٢٠ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

٢١ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

هذا من الاول

بسم الله الرحمن الرحيم
الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.
السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين من تلاته؟
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
١ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكوفحي.
ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد عبدالمعظم ابو زنت.
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد زياد الشويخ.
٣ - الردود على الاستئلة: ومن الدورة العادية الثانية.
١ - كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (٢٩٥٥) تاريخ ١٩٩١/٣/١١، جوابا على السؤال رقم (١٢٠)، المقدم من سعادة النائب السيد محمد المرعر.
بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس النواب المحترم
بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.
ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان.
السؤال
١ - لقد انتهت موازنة عام ١٩٩٠ ولم ينفذ اي

من الطرق القروية الزراعية في البادية الشمالية الشرقية، والتي قدمت اسماء القرى والمواقع التي هي بحاجة لها سابقا.
٢ - الطرق التالية طرق قروية وبحاجة لتنفيذها في موازنة عام ٩١ للضرورة الملحة.
١. ١ - طريق الرفاعيات ام حسين خط بغداد مروراً بقرية اربيه النعيمات.
٢ - طريق القن مشاه راحل.
٣ - طريق النيص - الشلاج المعزولة حوالي (١) كم.
٤ - طريق غدير الناقة (١,٢٥) كم.
٥ - طريق ريباع السرحان (الاورسترد) حوالي (١) كم.
ب - طرق تنمية هامة تربط المناطق وعدة قرى.
١ - طريق السعيدية الخالدية (١٤) كم.
٢ - طريق الكوم الاحمر سبع اصير حوالي (٦) كم) مروراً بحي جدوع.
ج - دراسة وفتح وتعبيد الطرق التالية لربط المنطقة بمناطق.
١ - طريق السلامة الازرق (٣٠) كم.
٢ - طريق الصفراوي الشبيكة حيث الشبيكة ارض زراعية خصبة وهجرها اهلها عشيرة كبيرة بسبب عدم وجود الخدمات.
٣ - ان ابناء هذه القرى يجدون الضيق في عدم اقبال هذه الخدمة لقراهم. ولا يتحملون المشقة اكثر مما مضى اضافة للطرق الزراعية الملحة لتطوير المنطقة زراعياً، مع الشكر.

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ١٩٩١/١٢/٢٣ م ٥

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الاشغال العامة والاسكان
الرقم: ١٢١ - ٢٩٥٥/٣
التاريخ: ١٩٩١/٣/١١ م
الموافق: ١٤١١/٨/٢٤ هـ
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع السؤال المقدم من سعادة النائب السيد محمد المرعر
تحية طيبة وبعد
اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٩٩١/١١/١٦ تاريخ ١٩٩١/٣/٣ ومرفقة السؤال رقم (١٢٠) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٧ المقدم من سعادة النائب السيد محمد المرعر بشأن الطرق القروية والزراعية في البادية الشمالية الشرقية محافظة المرق.
ارجو ان ايبين لمعاليكم ما يلي:
اولاً: اعتمدت الوزارة نهجاً جديداً في اقرار برامج تنفيذ مشاريع الطرق في المحافظات وفق اولويات محددة في اجتماع يدعى اليه السادة نواب واعيان المحافظة والحكام الاداريين ومدراء الدوائر المختصة في المحافظة. حيث يتم خلال الاجتماع مناقشة طلبات المواطنين والجهات

المختلفة المقدمة للحكومة من الطرق ومن ثم يتم تحديد الطرق ذات الاولوية للتنفيذ وتدرج في برنامج تنفيذ المشاريع السنوي الذي تنقيد به هذه الوزارة وتكون مسؤولة عن انجازها.
وقد اعتمد هذا النهج في عام ١٩٩٠ وكذلك هذا العام.
ثانياً: تطبيقاً لهذا النهج، تم عقد اجتماع في مبنى محافظة المرق بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥ برئاسة عطوفة المحافظ وحضوره السادة نواب واعيان المحافظة والحكام الاداريين ومدراء الدوائر المختصة، وكان سعادة النائب مقدم السؤال حاضراً الاجتماع ووقع على محضرة الذي يتضمن البرنامج التفصيلي لتنفيذ مشاريع الطرق في المحافظة لعام ١٩٩١.
ثالثاً: ايبين لمعاليكم تالياً قيم مشاريع الطرق الثانوية والقروية المنجزة في المحافظة للخمسة اعوام الماضية وذلك للاطلاع على حجم الانفاق الذي قامت به الوزارة، وبيان الجدول حصة البادية الشمالية الشرقية مقارنة بباقي المحافظة.

الرقم	العام	المنطقة الغربية	النسبة المئوية	البادية الشمالية الشرقية	النسبة المئوية	الاجمالي
١	١٩٨٦	٨٩٧٠٠	٩٪	٩٠٠٩٥٠	٩١٪	٩٩٠٥٦٠
٢	١٩٨٧	٢٧٥٩٠٠	٣٢٪	٥٨٧٧٠٠	٦٨٪	٨٦٣٦٠٠
٣	١٩٨٨	٥١٢٢٠٠	٤٦٪	٦٠٤٧٥٠	٥٤٪	١١٢٠٩٥٠
٤	١٩٨٩	٩٦٨٠٠	١٥٪	٥٣٨٥٠٠	٨٥٪	٦٣٥٣٠٠
٥	١٩٩٠	٢٥٥٠٠٠	٥٣٪	٢٢٢٥٠٠	٤٧٪	٤٧٧٥٠٠
				المجموع		٤٠٨٨٠٠٠

رابعاً: ايين لماليكم تاليا قيم مشاريع الطرق الزراعية المتجزة في المحافظة للخمسة اعوام الماضية:

الرقم	العام	المنطقة الغربية	النسبة المئوية	البادية الشمالية	النسبة المئوية	الاجمالي
١	١٩٨٦	١٢٣٠٠	%١٤	٧٦٢٠٠	%٨٦	٨٨٥٠٠
٢	١٩٨٧	١٥٧٠٠	%١٩	٦٦٨٠٠	%٨١	٨٢٥٠٠
٣	١٩٨٨	٣٣٤٠٠	%٥١	٣٢١٠٠	%٤٩	٦٥٥٠٠
٤	١٩٨٩	٦٨٠٠	%١١	٥٦٢٠٠	%٨٩	٦٣٠٠٠
٥	١٩٩٠	١٢٩٦٣٠	%٤٣	١٠٢٠٢٦	%٥٣	١١٤٩٦٥٦
						المجموع
						١٤٤٩١٥٦

خامساً ايين لماليكم تاليا مشاريع الطرق التي انجزت في منطقة البادية الشمالية الشرقية في محافظة المرق خلال عام ١٩٩٠.

الرقم	المشروع	طول الطريق	نوع الطريق	الاعمال
١	مثلث الزعتري / طريق بغداد	-	رئيسي	عبارة صندوقية
٢	رسم الحصان / سبع اصير	٠,٦٣٢	قروي	عبارة صندوقية
٣	البشرية / دير الكهف	٣,٢٠٠	ثانوي	عناصر سلامة عامة
٤	الزبيدية / القحيلية / الباجع	٣,٣٠٠	قروي	تسوية فرشيات عبارات
٥	الكوم الاحمر / منشية الحميس	١,٦٠٠	قروي	تسوية فرشيات، وجه ختامي
٦	الحرش / بريقا / الحى الغربي	-	قروي	عبارات صندوقية اثيوبية
٧	الحمره / السويلمة	٠,٩٣٠	قروي	فتوح فرشيات وعبارات
٨	الزبيدية / المرق	٦,٠٠	ثانوي	فتوح وفرشيات
٩	ام السرب / الصوالحة	٠,٧٠٠	زراعي	فتوح وفرشيات وعبارات
١٠	المشيرة / حوشا	٤,٥٠٠	زراعي	فتوح وعبارات
١١	صبيحا / المزارع الشمالية	٠,٧٠٠	زراعي	فتوح وفرشيات
١٢	مثلث الباجع / الثغرة	٥,٢٠٠	زراعي	وجه ختامي
١٣	المنظمة التعاونية / الطريق العام	١,٥٠٠	زراعي	فرشيات، وجه ختامي
١٤	طرق صبيحا الزراعية	٥,٠٠٠	زراعي	تسوية وفرشيات
١٥	قاع الحنصاري / البويضة	٢,٢٠٠	زراعي	تسوية وفرشيات
١٦	نايفة / ام القطين	١٠ كم	ثانوي	خلطات
١٧		١٠ كم	ثانوي	خلطات

عشر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ١٢/٢٣/١٩٩١ م

سادساً ايين لماليكم تاليا قيم مشاريع الطرق الواردة في برنامج التنفيذ المعتمد في الاجتماع المنوه عنه في البند ثانياً في منطقة البادية الشمالية الشرقية.

الرقم	المشروع	طول الطريق	ملاحظات
١	طريق دير القن / الجدة / المثناء	٣ كم	قروي
٢	طريق السعيدية / الخالدية	٥ كم	قروي
٣	طريق الحرش / بريقا	٢ كم	قروي
٤	طريق السويلمة / الدندنية	٣ كم	قروي
٥	طريق المرق / الصفاوي	٥ كم	قروي
٦	طريق الباجع / الكوم الاحمر		خلطات اسفلتية
٧	تحسين منطقات طريق		
٨	الباجع / صبيحة / ام القطين		
٩	الطرق الزراعية		
١٠	منطقة سبا السرحان		
١١	طريق المغير / الحرفوشية	٢ كم	
١٢	طريق الشارع الرئيسي		
١٣	الحدود السورية مزراع		
١٤	الريحاني	١ كم	
١٥	طريق رباح / الشارع الرئيسي	٢,٥ كم	
منطقة البادية الشمالية قضاء صبيحا			
١	طريق الحرارة	١,٢٠٠ كم	
٢	طريق منشية القبلان	١ كم	
٣	طريق غدير الناقة	١,٢٥٠ كم	
٤	طريق المنيصة	١ كم	
٥	طريق حي العويدات / المعزولة	١ كم	
٦	طريق ام حسين ارنيه	١,٥ كم	
٧	طريق ام القطين (الاراضي الشمالي)	١,٥ كم	
٨	طريق ام القطين الباحة	١,٥ كم	احتياط
البادية الشمالية / قصبة المرق وحوشا			
١	طريق حوشا الزراعي / الاكيدر	٤ كم	فتوح مع عبارات
٢	طريق حوشا / المخفر	٣ كم	فتوح وفرشيات وعبارات
٣	طريق الدرزبة / شارع الحمراء الرئيسي	١,٤٠٠ كم	فتوح وعبارات وتزييف
٤	طريق الزعتري / المطبخ		عبارات لتحتين فقط
٥	طريق الزعتري / الثامر بن مهيد	٢ كم	فتوح وفرشيات وعبارات فقط

هكذا من الأشغال

سابعا بالنسبة للطرق الواردة في سؤال سعادة النائب ارجو ان ابين لمعاليتكم ما يلي حولها:

- ١ . طريق الرافعات - ام حسين - خط بغداد مروا بقرية ارنية النعيمات .
- ٢ . طريق دير الفن - مثله ارجل .
- ٣ . طريق النيص - اللاج - المزولة .
- ٤ . طريق دباع السرحان - الشارع الرئيسي .
- ٥ . طريق غدير الناقة .
- ٦ . طريق السعيدية - الخالدية .

ان جميع هذه الطرق الواردة في السؤال هي واردة في برنامج تنفيذ الطرق لعام ١٩٩١ وسيتم تنفيذها وانجازها هذا العام .

اما بالنسبة لطريق الكوم الاحمر - سبع اصير فانها لم ترد في برنامج هذا العام نظرا لوجود طريق خاص لكل قرية يربطها بالطريق العام هذا ويمكن النظر بمدى اولوية هذا الطريق في العام القادم .

اما بالنسبة لطريق البشرية - الازرق فان كلا من البشرية والازرق خدمتهما بطريق عام وليس بين منطقة البشرية ومنطقة الازرق اية تجمعات سكنية يمكنها الاستفادة من الطريق .

اما بالنسبة لطريق الصفاوي الشبيكة فليس لهذه الطريق اولوية في برنامج عام ١٩٩١ لعدم وجود اية تجمعات سكنية يمكن تخدمها هذا ويمكن النظر بمدى اولويتها في العام القادم .

كما سبق بين لمعاليتكم ما تم انجازه من مشاريع الطرق في منطقة البادية الشمالية الشرقية وما هو جا تنفيذه خلال العام اعلان ان اكون قد اجبت سعادة النائب السائل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،
وزير الاشغال العامة والاسكان
عبد الرؤوف الروابدة

معالي رئيس المجلس: معالي وزير
العمل .

اعلن هذه او غيرها اما حول ما طلب من
الاخوان النواب فأكدوا على ادراجها في هذه
الدورة الجواب مدون الاستاذ محمد المرعر اذا
في اي تعليق تفضل استاذ محمد .

السيد محمد المرعر:

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس،
رد معالي وزير الاشغال السابق تاريخ
١٩٩١/٣/١١، جوابا على السؤال رقم ١٢٠
لسنة ١٩٩١ عقد اجتماع في المحافظة عام
١٩٩١ واجرى طرق قروية وزراعية وكانت

معالي وزير العمل معالي الرئيس المادة
(١٣٢) لا تسدرج الاسئلة والاستجوابات
المقدمة في دورة سابقة في جدول الاعمال الا اذا
سرح مقدمها بتمسكهم بها باخبار كتابي
يرسلونه لرئاسة المجلس، هل هناك اخبار
سيدي بتمسكهم فيها؟ شكرا .
معالي رئيس المجلس: يتوقع كان
مطلوب، وطلب منهم فاصروا عليها علما ما

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ١٩٩١/١٢/٢٣ م ٩

النائب الكريم قدم بتاريخ ١٩٩١/٢/١٩ وبعد
توجيه السؤال بـ ٦ ايام فقط كان هناك اجتماع في
محافظة المرقع لوضع الاولويات للطرق الزراعية
والقروية في تلك المحافظة وقد حضر النائب
الكريم من نواب البادية الشمالية هذا الاجتماع
لوضع الاولويات التي تنفذ في المنطقة وقد
ادرجت معظم الطرق التي في السؤال ضمن
الاولويات لعام ١٩٩١، ونفذت حسب تلك
الخطة التي كانت بحضور كل الفعاليات في تلك
المحافظة والحقيقة استغرب في ان يطرح بان
الطرق في وزارة الاشغال تنفذ بحسب المؤثرات
الفردية كما ورد في اجابة الزميل الكريم وهذا ما
يضطرنني الى ان اذكر بان الطرق التي وردت في
سؤاله الذي سبق تحديد الاولويات في ٦ ايام
كانت هي نفس الطرق التي حددت بالاجتماع
ما عدا طريقين اثنين اضيفا بمعرفة والطريقين
الاثنين اللذان اضيفا بمعرفة يعرف الزميل
الكريم اين توصلان فهي موصلات الى مزارع
خاصة له فقط وهي التي ادخلت في اولويات
المحافظة بمعرفة وتوقية وشكرا .

شكرا البند الذي يليه السيد الامين العام
خلينا استاذ محمد هو سؤال وجواب عليه السؤال
والجواب ثم .

السيد محمد المرعر: الطريق يخدم جماعة
موجودين وسكان ولكن لان هذا النائب قد
تكون لي امور شخصية حرم هؤلاء السكان من
الطريق والطريق مخصصة وقع عليه خمس نواب
مع المحافظ اما الطريق التي يدعي بان يوجد لي
فيها مزارع انا ارجو ان يذهب فريق او اخوان
او يسأل الحاكم الاداري فيما اذ لي مزارع في
الطرق الموجودة هي على خرائط تخدم بلد وتخدم

المخصصات غير كافية والذي يؤسف له ان
الطريق ام حسين ارنية النعيمات ضمن الطرق
الموافق عليها ومدرجة وبعد ان تم فتح الطريق
وهي مسافة ١١/٢ كم وضعت فيها العبارات
قامت الاشغال باعمال الطريق وعدم تنفيذها
ونحن واهالي القرية نطالب بتنفيذها حالا، اما
الطريق الكوم الاحمر يسير بمسافة ٥ - ٦ كم فهو
يربط منطقتين ويوفر مسافة ٣ كم على اهالي
المنطقة الشرقية والغربية في البادية بداءا وعودة
للبلدين المذكورين اما طريق البشر الازرق فهو
يربط منطقة الازرق والحدود السعودية في منطقة
البادية الشمالية بمسافة ٣٠ كم ويوفر ٧٠ كم على
اهالي المنطقة كما يربط طريقين دوليين هما طريق
عمان المرقع بغداد وعمان الازرق بغداد .
٤ . ان القرى الشرقية في البادية الشمالية لم
ينفذ فيها طرق زراعية سابقا قط لكن في
الاجتماع الذي عقد في المحافظة
وخصص جزءا بسيط لها فقد فتحها لخدمة
الجماعات الزراعية وتطوير الارض
الزراعية الخصة في مناطق جبلية ووعرة .

٥ . ان اكثر الطرق التي تنفذ الان هي
بمبادرات واتصالات شخصية لا تخدم
جماعات محتاجة نطالب ان تنفذ الطرق في
تجمعات المحافظة والمناطق الزراعية بمعرفة
الحاكم الاداري . ونواب واهالي المنطقة
بطريقة تخدم الجميع ولا تحرم التجمعات
والمناطق لاسباب غير مبررة . وشكرا .

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،
معالي وزير الاشغال .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان:

معالي الرئيس السادة الزملاء الاكابر، سؤال

الميت من غور السويمة الى غور الحديثة.

(١) لوحظ مع الاسف الشديد ان الدولة التي تعمل على تحقيق العدالة بين المواطنين وفقا للدستور الاردني، قد قامت بتوزيع هذا الساحل كله على شركات اجنبية وشركات محلية التي لها حظوة خاصة ومكانة مرموقة عند اصحاب صانعي القرار.

(٢) ان هذه الاراضي هي اراضي تعود الى عشائر (البلقاوية القبالي) وعشائر بني حميدة لذلك ارجو اعلامنا كيف تم هذا التخصيص للشركات المذكورة وهل ترك مكان للشعب الاردني على هذا الساحل؟ وكيف تم هذا التخصيص دون اخذ اعتبارا لآراء وطلبات اصحاب الارض الاصليين وبما ان هذا الامر مهم جدا ارجو ان تكون الاجابة واضحة وتتضمن اسماء الشركات المنوه عنها وحصة كل شركة مدعومة بالخرائط الواضحة الملونة.

واقبلوا الاحترام

النائب نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الاراضي والمساحة

الرقم : ٦٢٢١/٤/١٢

التاريخ : ١٩٩١/٤/١٣م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع اراضي ساحل البحر الميت

الاشارة كتابكم رقم ١٠٦/١١/١٦/٣ تاريخ

١٩٩١/٢/٢٣.

بناء على طلب معاليكم بشأن الاجابة على

منطقة زراعية وقد يوجد في ارض على هذه الطريق ولكن لا يوجد في مزرعة في اكبر القرى التي نحن فيها ٢ كم بعض القرى الطرق الزراعية هذه خصصت للمناطق الزراعية لزراعة الحبوب لان كانت الطرق تخصص لبعض الاشخاص الذين ليسوا من المنطقة قد يكون شخص له مزرعة ويخصص له ٥ كم ولكن في السنة الماضية خصصنا طرق زراعية لخدمة اصحاب المواشي والاراضي الزراعية وشكرا.

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي : شكرا معالي الرئيس اعتقد ان النظام الداخلي لا يسمح بكثرة التردد حول الاسئلة والاجوبة فارجو ان تنتهي من هذا الموضوع وننتقل الى السؤال الاخر. معالي رئيس المجلس : حولنا الموضوع نهائي.

تفضل السيد الامين العام، شكرا معالي الرئيس.

ب . كتاب معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة رقم (٦٢٢١) تاريخ ١٩٩١/٤/١٣ جوابا على السؤال رقم (١١٧) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

بسم الله الرحمن الرحيم معالي الاخ رئيس مجلس النواب الاكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الموضوع : سؤال من النائب نايف الحديد بواسطة معاليكم بموجب المادة (٨١) من نظام المجلس وما بعدها الى معالي وزير المالية. موضوع السؤال : اراضي ساحل البحر

السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩١/٢/١٨ المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد حول اراضي ساحل البحر الميت ارجو ان ابين ما يلي :

(١) ان المادة رقم (٩) من قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ - قانون معدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة - تنص على ما يلي : تعتبر اية ارض طمرت من البحر او من النهر او من بحيرة او من مجرى واد ملكا للخزينة ويتم تسجيلها بهذه الصفة باسمه يصدره مدير الاراضي والمساحة.

(٢) على ضوء ذلك فان اراضي ساحل البحر الميت هي بحكم نص المادة المذكورة تعود ملكيتها للدولة ولا يوجد اي تصرف بها او وضع يد من قبل اي شخص كان وان هذه الاراضي اصبحت من صلاحية سلطة وادي الاردن وذلك بالاستناد لاحكام قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨.

(٣) هذا وسبق لمجلس الوزراء ان قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ الموافقة على تأجير ما مساحته ٤٢ دوغما من اراضي ساحل البحر الميت الى شركة نبيه نزال واولاده لاقامة مشروع سياحي على ان تكون الاجارة لمدة ٢٠ عشرين سنة قابلة للتجديد لقاء بدل ايجار سنوي قدرة ٥٠ دينار للدنم الواحد اجارة مؤقتة بغير قصد التفويض على ان تنقيد الشركة بالشروط التي تضعها وزارة السياحة ودائرة الاراضي والمساحة علما بان الشركة قد باشرت باقامة الانشاءات اللازمة

للمشروع.

(٤) افاد عطوفة امين عام سلطة وادي الاردن بكتابة رقم س و ٦٤٨/١/١٠١ تاريخ ١٩٩١/٣/٧ بان السلطة قد وافقت على تأجير ما مساحته ٤٠ دوغما من ارض ساحل البحر الميت لشركة الملكية الاردنية للسياحة والاستشفاء مع شركة ميدتورز الالمانية لتوفر الشروط المطلوبة لذلك، وذلك بعد ان اصبحت صلاحية تطوير ساحل البحر الميت من اختصاص سلطة وادي الاردن وفقا لاحكام قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨.

كما اضاف بان وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن مستعدة لدراسة اي طلب يقدم اليها مستوفيا الشروط المطلوبة لدعمه بمخططات المشروع والجدوى الاقتصادية منه بالتنسيق مع وزارة السياحة، حيث يتم بعدها عرض الموضوع على مجلس ادارة السلطة لاخذ موافقته تمهيدا للحصول على الموافقة النهائية بالتأجير من مجلس الوزراء الموقر عملا باحكام المادة (٢٧) من قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨.

يتبين مما جاء اعلاه ان سياسة الحكومة المتعلقة باستعمالات الاراضي في منطقة البحر الميت تنظمها القوانين المرعية وتهدف الى استغلال وتطوير هذه الاراضي بما يضمن تطوير الموارد الوطنية وجعلها اداة رفد للاقتصاد الوطني بما يخدم المصلحة الاقتصادية ويحقق الرفاه للمواطن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

وزير المالية / الاراضي والمساحة

هكذا من المأهول

نسخة: لمعالي وزير المياه والسري سلطة وادي الأردن.

نسخة للاضبارة ٦٩١٦ / ٤١/٣
معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديديد الجواب مدون ان كان هناك من تعليق.

السيد نايف الحديديد
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس لا يوجد لي تعليق على جواب معالي وزير المالية حيث انني اتفقت مع معالي وزير السياحة ان نبث هذا الموضوع بشكل خاص ثم نعود اذا وجدنا اي مفارقة في المستقبل وتتكلم بهذا الموضوع بالذات ولكن أنا من بداية الجلسة رفعت يدي لاتكلم في حديث له علاقة اعتقد بانها هامة جدا يجب ان اتكلم فيها.

معالي رئيس المجلس: لا الكلام في حدود السؤال والجواب.

لا نخرج عن السؤال والجواب فقط.

السيد نايف الحديديد: هل تسمح لي بفرصة بنهاية الجلسة.

معالي رئيس المجلس: والله حسب ان فتح الباب سأعطيك فان لم يفتح فمعدرة.

السيد نايف الحديديد: شكرا.
معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ج- كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم (١١٩٠) تاريخ ١٤/٤/١٩٩١، جوابا على السؤال رقم (١٣٥) المقدم من سعادة

النائب السيد عبدالحفيظ علاوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤ شعبان ١٤١١ هـ

١٠ آذار ١٩٩١ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / الملكية الاردنية

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير النقل لاجابتي عليه. ما عدد التذاكر المجانية لغير موظفي الملكية الاردنية سنويا؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب عبدالحفيظ علاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل والاتصالات

الرقم: ١١٩٠/١٢/٢٠

التاريخ: ٢٩/ رمضان / ١٤١١ هـ

الموافق: ١٩٩١/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة لكتاب معاليكم رقم

١٩٩١/١١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩١/٣/١٩

والخاص بالسؤال رقم (١٣٥) المؤرخ في

١٩٩١/٣/١٦ المقدم من سعادة النائب السيد

عبدالحفيظ علاوي، ارفق طيه رد الملكية

الاردنية على السؤال المذكور.

واقبلوا فائق الاحترام، ، ،

وزير النقل والاتصالات

جمال الصرايرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاشارة: م ع رت / ٩١/٢٧

التاريخ: ١٩٩١/٤/٦

عضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ٢٣/١٢/١٩٩١ م ١٣

معالي وزير النقل والاتصالات الاكرم

وزارة النقل والاتصالات

عمان / الاردن

بعد التحية والاحترام

بالاشارة لكتابكم رقم ٨٩٠/٣/٣٠

تاريخ ١٩٩٠/٣/١٧، المعطوف على كتاب

معالي رئيس مجلس النواب رقم

١٩٩١/١١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩١/٣/١٩

والخاص بالسؤال رقم (١٣٥) المؤرخ في

١٩٩١/٣/١٦ المقدم من سعادة النائب السيد

عبدالحفيظ علاوي.

ارجو ان اعرض على معاليكم جدولاً يبين

عدد التذاكر المجانية التي تم منحها لغير موظفي

الملكية الاردنية خلال عام ١٩٩٠ والجهة التي تم

صرفها لها.

الجهة

عدد التذاكر

رئاسة الوزراء ٤

وزارة النقل والاتصالات ١

وزارة السياحة / معارض عالمية ٨٠

وفعاليات سياحية ٣٨

الطيران المدني ٣

دائرة الارصاد الجوية ٣٢

دوائر واجهزة المطار الحكومية ٢

التلفزيون الاردني برنامج فكر واريح ١

دائرة الامن القومي - كازيلانكا ٦٩

جوائز حفلات وجمعيات خيرية ٤٤

علاج حالات انسانية وتمريضات مسالرين ١٤

طلبات متعلقة بالطيران ٤٢

برنامج المسافر الدائم

(FREQUENT FLYER PROGRAM)

المجموع ٣٣١

املا ان تكون البيانات الواردة اعلاه
تغطي استفسار سعادة النائب عبدالحفيظ
علاوي.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

حسام ابو غزالة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ

عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اكتفي باجابة معالي وزير المواصلات

وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم البند

الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ . كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم

٥٢٦٩ تاريخ ١٩٩١/١٢/١٠ والمتضمن

احالة تقرير ديوان المحاسبة السنوي

التاسع والثلاثين لعام ١٩٩٠ على

المجلس.

يحال على اللجنة . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان المحاسبة

الرقم: ٥٢٦٩/١٠/٣

التاريخ: ١٤١٢/٦/٤

الموافق: ١٩٩١/١٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

عملا باحكام المادة ٢١ من قانون ديوان

المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ يسري ان ارفع

لمعاليكم ثمانين نسخة من تقرير ديوان المحاسبة

السنوي التاسع والثلاثين لعام ١٩٩٠ متضمنا

اعمال ديوان المحاسبة لذلك العام ليصار الى

هكذا من الشرح

هكذا من المأهول

مناقشته من قبل مجلسكم الموقر.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس ديوان المحاسبة
عادل القضاة

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة
المالية، ابو طلال.

السيد نايف الحدييد:
بسم الله الرحمن الرحيم
تقرير ديوان المحاسبة من ستين مقدمة الى
اللجنة المالية لكن اللجنة المالية لم تتخذ اية
قرارات عليّة.

معالي رئيس المجلس: هذا التقرير
الثالث الان على جدول اعمال اللجنة المالية.

السيد نايف الحدييد: لم تتخذ اية
اجراءات على هذا القانون ولا نعرف الشكايات
التي تقدم بها ديوان المحاسبة في تقاريره ماذا حل
بها فنريد من اللجنة المالية اذا كان بالمستطاع.
معالي رئيس المجلس: حين تنتهي من
قانون الموازنة يصير الحساب بعدين.

السيد نايف الحدييد: طيب في نقطة
اعتقد انها قانونية بالنسبة لديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس: مش موضوع
نقاش الان ابو طلال، احنا الان لدينا التقرير
وحول الى اللجنة المالية هذا ما هو مطروح ليس
موضوع مناقشة موضوع اخر الان.

السيد نايف الحدييد: ما في نقطة قانونية
عليه معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: التقرير حول الى

اللجنة المالية ونكتفي بهذا اخوان حول الموضوع
ليس هناك سوى احالة التقرير الى اللجنة المالية،
يعني بذلك تحوله للجنة ثانية في اقتراح ووفق
عليّة.

السيد عبدالكريم الدغمي: اذا سمحتلي
احكي اقتراحي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: على نفس
التقرير؟

السيد عبدالكريم الدغمي
على نفس تقرير ديوان المحاسبة
معالي رئيس المجلس: تفضل.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي
الرئيس، حقيقة ان اللجنة المالية في النظام
الداخلي تبحث القوانين ذات الصبغة المالية
تقرير ديوان المحاسبة لا يوجد به قوانين ذات
صبغة مالية يوجد به مخالفات للأجهزة
الحكومية من جراء عدم تنفيذ قانون الموازنة
العامة وعدم اجراء الاداء الحكومي بشكل
قانوني اذ ان الاقتراح ان يحول هذا التقرير الى
اللجنة القانونية حتى اذا تبين بعض المخالفات
تشكل جرائم محال الى لجنة التحقيق البرلمانية
فلا اقتراحي المحدد معالي الرئيس اذا وافق المجلس
الكريم عليه ان يحال التقرير الى اللجنة القانونية
لابداه الرأي فيه، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ محمد
ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة انا
اقتراح اقتراحا اخر وهو ان يبحث المجلس في
هذا التقرير ابتداء لان احالته الى اللجنة المالية

التقرير الاول والثاني لم تستند شيئا ومن حق هذا
المجلس الحقيقة ان تعقد جلسة للتداول في هذه
المخالفات الصريحة وسؤال الوزارات المختلفة
بمعدى التزامها بهذه التنبيهات والتحذيرات
وشكرا.

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد ابو
فارس يحول للجنة المالية حتى تقدم تقريرا الى
المجلس للمناقشة فتريدان تحوله مباشرة الى
المجلس كيف لابد ان يكون هناك لجنة، الاستاذ
الدغمي يقول يحول الى اللجنة القانونية انا كنت
احب ان تشكل لجنة خاصة لكن الصحيح
الباب هو اللجنة المالية موضوع (مال)، الاستاذ
مجلي.

السيد حسين مجلي: الواقع اللجنة
القانونية محملة بمهمتها على سبيل الحصر في المادة
(٢٦) فقرة (٢) من النظام الداخلي التي يقول
اللجنة

القانونية ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي
تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات
القانونية المقدمة من اعضاء المجلس فمصادم
الواقع مهمتها محدودة ويرأي محددة على سبيل
الحصر فلا تملك ان تنظر تقرير ديوان المحاسبة
الواقع العرف السابق اتجه الى احالة تقرير
الديوان على اللجنة المالية مع انه ايضا وظيفتها
بتقول اللجنة المالية ووظيفتها تدقيق الموازنة
العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بتزيد
الساردات او النفقات او تنقيصها والنظر
بالاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية،
يمكن الشؤون المالية تدعو الى الاجتهاد ان يمكن
ان تكون من مهمتها وشكرا.

معالي رئيس المجلس: ابو طلال.

السيد نايف الحدييد: انا بعتقد الحكمي
اللي كنت بدني احكي ما سمحت لي.

معالي رئيس المجلس: هذا عدنا اليه.

السيد نايف الحدييد: يعني هو القانون
دستور بنص المادة (١١٩) على ان يقدم ديوان
المحاسبة الى مجلس النواب، تقريرا الى مجلس
النواب، مجلس النواب انا باعتقادي ان اللجنة
المالية ليس لها اختصاص بالنظر في هذا الموضوع
بالذات ولذلك يجب ان تشكل لجنة خاصة للنظر
بهذا الموضوع لانه موضوع مهم جدا يجب ان لا
تترك الامور بهذا الشكل تقدم التقرير وتخلص
اتشدد بها ان يتقدم التقرير وانتهى والسلام
عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ
فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكرا معالي
الرئيس اتني على ما طرحة الزميل نايف الحدييد
من ان اللجنة المالية لم تعطينا تقرير عن تقارير
ديوان المحاسبة في العامين الماضيين والطلب من
اللجنة المالية فور الانتهاء من الموازنة البدء
بمشروع تقارير ديوان المحاسبة عن السنتين
السابقتين من اجل ان تأتي الى تقرير هذه السنة
وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا معالي وزير
الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس
سبق للمجلس العام الماضي بالضبط في مثل
هذا الوقت ان بحث نفس الموضوع وكان هناك
اقتراحات بالاحالة الى اللجنة المالية وكان
اقتراحي احالتها الى اللجنة القانونية في ذلك

هذا من الأعمال

الوقت واستقر رأي المجلس ان يتجه بها الى اللجنة المالية ولو فصل لما كان حاجة النظام الداخلي فهو صحيح ولكن لامر عملية وبسبب الاعمال الواسعة والكثيرة جدا امام اللجنة المالية وكذلك امام اللجنة القانونية وبالنظر لان المجلس الكسريم قلل من عضوية اللجان المختلفة هذا العام، فلدي بعض الزملاء النواب لدى بعض الوقت للتعامل مع تقارير ديوان المحاسبة وانا اعتقد ان هذا الامر قد ارجىء كثيرا وانه من الحكمة ان يتبرع بعض الاخوة لينظروا في كل التقارير التي لم تعرض على المجلس بعد فتكون لجنة من (٤ او ٥ او ١٠) او من يرغب من المجلس وننتهي من هذه النقطة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا احنا تأخرنا على معالي وزير المالية.

الدكتور عبدالله المكايلة: معالي الرئيس وان كان معالي وزير الصناعة والتجارة باعتباره وزير كان رئيس للجنة سابقا فقد اجاب عن جزء مما كنت اريد ان اجيب عنه اللجنة المالية كثر الكلام عن عدم تقديم هذه التقارير حول تقرير ديوان المحاسبة السابقين يعلم الزملاء ان اللجنة المالية موكله بسلسلة من القوانين المالية وان تزامم الاولويات لا يعطي لهذه اللجنة اي فرصة ان تنظر في مخالفات اقترضت في عام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، امام ضغط القوانين الملحة المالية لذلك القول بان اللجنة فصرت انا لا ادافع عن اللجنة لاني رئيس هذه اللجنة ولكن لاني كنت بواقع الحال كمضرب في هذه اللجنة اعلم حجم العمل الملحق على عاتق

هذه اللجنة لذلك ان فرغت هذه اللجنة من الموازنة فلديها ربما قانون او قانونين يتحالين اولوية ثم بعد ذلك ستباشر ان شاء الله في نظري هذه التقارير شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا اتوقع بعد ظهور قانون الموازنة يتوقع تقرير من اللجنة المالية حول هذا الموضوع واقتراحات بالشأن بشأن التقارير الثلاث الان المدرجة على جدول اعمال اللجنة المالية، وبعدها سيتخذ موقف لحل هذا الاشكال ولا بد من حله ان شاء الله السيد الامين العام بند (٥).

السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.

٥. قرارات اللجان.

١ - قرارات اللجنة القانونية:

١. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/١٧ والمتضمن مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: نأخذهم وحده وحده بند واحد استاذ مقرر اللجنة القانونية.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم. اللجنة القانونية لمجلس النواب قرار رقم ٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٧ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة حضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو

فارس وحضور اصحاب المعالي والسماحة السعادة السادة الاعضاء:

د. ماجد خليفة - فارس النابلسي - مروان الحمود - د. علي الفقيه - عبدالرؤوف الروابدة - محمد فارس الطراونة - يوسف مبيضين - نايف الحدييد.

وتغيب بمعدلة اصحاب السعادة السادة: د. همام سعيد د. احمد الكوفحي محمد الدردور وتغيب بدون عذر اصحاب المعالي والسعادة السادة: عبدالسلام فرجحات - د. قسيم عبيدات.

كما شارك في الاجتماع معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان وبعد دراسته قررت اللجنة الموافقة على حذف الفقرة (ج) من المادة (٢) كما وردت من مجلس النواب والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم من الحكومة وكما وافق عليها مجلس الاعيان. وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة اللجنة القانونية صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: مخالفة من مقرر اللجنة الدكتور محمد ابو فارس تنل المخالفة.

بسم الله الرحمن الرحيم مخالفة للاغلبية المحترمة

بشأن الموافقة على حذف الفقرة (ج) من المادة الثانية التي تنص على ما يلي:

يجب ان يعرض قرار اعلان العمل بهذا القانون على مجلس الامة خلال خمسة عشر يوما التالية لاعلانه ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل به.

واذا كان مجلس الامة منحل او غير منعقد فيعرض قرار الاعلان على المجلس في اول اجتماع له، واذا لم يعرض على مجلس الامة في الميعاد المشار اليه، او عرض ولم يقره المجلس اعتبر اعلان العمل بهذا القانون منتهيا.

اخالف الاغلبية المحترمة في اللجنة القانونية وحذف هذه الفقرة وابدي الملاحظات التالية:

١. ان الغاء هذه الفقرة يعني الغاء الرقابة اللاحقة لمجلس الامة على اعلان تطبيق قانون الدفاع فيما اذا كانت هذه الظروف التي احتجت بها الحكومة تستدعي تطبيق قانون الدفاع والاستمرار فيه.

٢. ان الغاء هذه الفقرة يعني ان مدة تطبيق قانون الدفاع ليست محددة ولا نهاية لها حتى ولو زالت الظروف التي استدعت تطبيق هذا القانون.

وهذا ما حدث مع هذا الشعب وهو يعاني من قانون الدفاع الذي وضع في عهد كلوب سنة ١٩٣٥ وطبق منذ عام ١٩٣٩ ولا يزال يطبق حتى يومنا هذا مع زوال جميع الظروف الاسباب الداعية لتطبيقه واصبح هذا القانون سيفا مصلتا على رقاب المواطنين دون مبرر معقول.

٣. ان تطبيق قانون الدفاع يعني إيقاف تطبيق القوانين العادية واعطاء رئيس الوزراء

هكذا من العمل

ومن ينوب عنه صلاحيات واسعة جدا
تحمس الحريات العامة، وحقوق المواطنين.
ولقد عانى هذا الشعب الاما شديدة
نتيجة تطبيق هذا القانون دون وجود رقابة
فاعلة على السلطة التنفيذية حتى ولو بمدة
العمل بهذا القانون الذي يمس الحريات
العامة وحقوق المواطنين.

اما القول بان للنائب ان يوجه سؤالا او
استجوابا او طرح فقة فقد اثبتت التجارب
الواقعية والتطبيقات العملية ضعف هذه
الرقابة. ولا ادل على ذلك من مطالبة
المجلس الكريم بما يشبه الاجماع بإلغاء
الاحكام العرفية ولغاية هذه الساعة لم تلغ
الاحكام العرفية، كما لم يلغ قانون الدفاع
او الطوارئ، كذلك على الرغم من المطالبة
وزوال الظروف الداعية لتطبيقه.

٤. ان نص الفقرة (أ) من المادة (٢)
نصت على ما يلي:

اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن
في حالة وقوع طوارئ تهدد الامن الوطني
او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او
في منطقة منها بسبب وقوع حرب او قيام
حالة تهديد بوقوعها او حدوث اضطرابات
او فتنة داخلية مسلحة او كوارث عامة او
انتشار افة او وباء يعلن العمل بهذا
القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار
من مجلس الوزراء.

ويلاحظ من هذه الفقرة انها زادت على ما
ورد في المادة (١٢٤) من الدستور. التي
تنص على ما يلي:

اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن
في حالة وقوع طوارئ توسعت وازدادت
على الدفاع عن الوطن حالات انتشار
الابوثة والافيات ثم جعلت ذلك من
الاسباب التي توجب اعلان تطبيق قانون
الدفاع دون مشاركة لمجلس الامة من
المراقبة المرافقة او اللاحقة على السلطة
التقديرية فيما اذا كانت هذه الظروف
تستدعي ذلك او لاتستدعي. وخاصة ان
الفقرة (ج) التي جعلت حق المراقبة
اللاحقة لمجلس الامة قد حذفت.

ثم ان المادة (١٢٤) من الدستور لم تنص
صراحة على عدم مراقبة المجلس للسلطة
التنفيذية مجلس الامة للسلطة التنفيذية في
قانون الدفاع بل سكنت عن ذلك وعليه
فيمكن وجود رقابة لاحقة للمجلس في
العمل في القانون ومدة عمله وارى بقاء
الفقرة (ج) من المادة (٢).

٥. ان ما صدر عن المجلس العالي ليس قياسا
من التنزيل ولا اية من الذكر الحكيم نقف
بين يديه واجمين مستسلمين مع علمي انه
سيقال ان ما يصدر عن المجلس العالي
ينبغي ان يطبق.

٦. اذا كان الاصرار على الاخذ بقرار مجلس
الاعيان المعتمد على قرار المجلس العالي
ينبغي ان نأخذ به فاقترحي مايلي:

أ. ان يصدر قانون يسمى قانون الغاء
قانون الدفاع السابق. لانه لا مبرر
لوجوده وتطبيقه.

ب. عدم اصدار هذا القانون الان لعدم قيام

الحالات التي تستدعي ذلك لان
نص المادة (١٢٤) من الدستور تنص
اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن
الوطن في حالة وقوع الطوارئ
فيصدر قانون باسم قانون الدفاع.

وبما ان الظروف القائمة لا تستدعي ذلك
فلا داعي لتشريع قانون بهذا الخصوص.
فاذا قامت حالات في منطقة معينة كانتشار افة او
وباء فانه يمكن اصدار قانون خاص يتعلق
بالتصدي للوباء ووقف الافة وعلاجها في تلك
المنطقة، وهكذا يصدر قانون خاص لكل
موضوع عند وقوعه.

اما ان يشرع قانون يغيب مجلس الامة عن
المراقبة الفاعلة بحذف الفقرة ج منه وابقاء
اسباب المعاناة فهذا امر يلحق الضرر بالمواطنين
ويجعل السلطة التنفيذية تتغول كما هي العادة
اقول هذا اعتذارا الى الله ودفاعا عن حقوق
المواطنين وحرياتهم، والله اسأل ان يجنب بلادنا
شروط الفتن ما ظهر منها وما بطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠
المعاد من مجلس الاعيان

المادة كما وردت بالمشروع

المادة (٢)

أ. اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة في
حالة وقوع طوارئ تهدد الامن او السلامة
العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها
بسبب وقوع حرب، او قيام حالة تهديد بوقوعها
او حدوث اضطرابات او فتنة داخلية او كوارث

عامة، او انتشار افة او وباء يعلن العمل بهذا
القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من
مجلس الوزراء.

ب. تتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر
بسيبها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي
يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج. يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بارادة
ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

قرار مجلس النواب
المادة (٢)

أ. اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في
حالة وقوع طوارئ تهدد الامن الوطني او
السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في
منطقة منها بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهديد
بوقوعها او حدوث اضطرابات او فتنة داخلية
مسلحة او كوارث عامة او انتشار افة او وباء
يعلن العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء
على قرار من مجلس الوزراء.

ب. تتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي
تقرر بسيبها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة
التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج. يجب ان يعرض قرار اعلان العمل بهذا
القانون على مجلس الامة خلال الخمسة عشر
يوما التالية لاعلانه ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك
مدة العمل به.

واذا كان مجلس الامة منحل او غير منعقد
فيرض الاعلان على المجلس في اول اجتماع
له، واذا لم يعرض على مجلس الامة في الميعاد
المشار اليه او عرض ولم يقره المجلس اعتبر اعلان

العمل بهذا القانون متبها.

د. يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

قرار مجلس الاعيان

حذف الفقرة ج من المادة ٢ كما وردت من مجلس النواب، والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم من الحكومة.

قرار اللجنة القانونية
الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته معروض على المجلس الكريم تنسيب اللجنة القانونية وهي تعلق بالفقرة ج من المادة الثانية من قانون الدفاع استاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية : شكرا سيدي الرئيس ارجو ان ابدي للمجلس الكريم ان ما فعلته اللجنة القانونية هو فقط الموافقة ولا تملك الا الموافقة، اذ سبق ان درس هذا التعديل الذي ادخله مجلسكم الكريم طويلا في هذا المجلس ولكن جاء المجلس العالي لتفسير الدستور وقال بان باكريته بعدم دستورية الفقرة (ج) فاصبحت حتى لو ادخلناها فهي مخالفة للدستور ولا يؤخذ بها، الواقع كلنا تناقشنا في هذا المجلس وانا كنت مع الرغبة التي ابداها السيد المقرر وكنت من اشد المدافعين عنها لكن الان وبعد ان اقر المجلس العالي لتفسير الدستور قراره الذي اصبح جزءا لا يتجزأ من الدستور اصبح من العبث النقاش في هذا الموضوع

ولذلك ارجو من المجلس الكريم ان يقر ما فعلته اللجنة القانونية لان لا تملك لجنة او مجلسا خلاف ذلك... وشكرا.

معالي رئيس المجلس وشكرا لكم اتوقع ان الموضوع واضح والحديث حول الموضوع بشكللا او بآخر ما دام هناك قضية واضحة كما شرحها رئيس اللجنة القانونية اتوقع انه يبقى لا نخرج بنتيجة الا الالتزام بما نص عليه قرار التفسير الذي هو مستوى الدستور والحديث حول هذا الموضوع ارجو ان لا يكون هناك حديث خارج عن حدود المخالفة. هناك مخالفة اذا كان نص دستوري واذا في حد بله يقول لا هذا مش نص دستوري هذا موضوع اخر الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: اتفق مع الاخ رئيس اللجنة بان تفسير الدستور دستور لذلك لن اجادل بالجزء الاول من المخالفة مخالفة الدكتور محمد ابو فارس لكنني اريد ان انبه الى الجزء الثاني من المخالفة وهو الجدير بالبحث والمناقشة ذلك ان المخالفة تقول ان قانون الدفاع لا يوضع الا اذا حدث ما يستعدي الدفاع عن الوطن بمعنى اذا كانت الامور طبيعية اذا لم يحدث بالوطن ظروف استثنائية او طوارئ فلا داعي لوجود قانون دفاع هكذا تقول المخالفة وهكذا تقول المادة (١٢٤) من الدستور.

اذن والتي تقول اذا حدث ما يستعدي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع فيصدر اذن القضية صدور القانون امر تابع لوجود حالة الطوارئ هذا منطق المخالفة هذا نهج المخالفة صحيح

الواقع ان هذا المجلس الكريم سبق وان اقر هذه المادة لكن هل هناك قيد دستوري او قانوني يمنع المجلس من الرجوع عن الخطأ ان كان خطأ ام اننا يجب ان نحتكم بحكم الدستور في مطلق الاحوال هذا هو السؤال معالي الرئيس وهذه القضية بحاجة لنقاش لانني ارى فعلا اننا في مثل هذه الظروف لسنا بحاجة قانون دفاع واتفق مع المخالف لما ذهب اليه بهذا الجزء وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا سيدي الرئيس ارجو ان اذكر اننا امام مشروع قانون الذي ننظره الان وان مشروع القانون المجلس يحكم في رأي المادة (٩١) من الدستور والتي تقول يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه فاذا رفض هذا القانون الآلية التشريعية الطبيعية هذا الذي يملكه اذا رفض هذا القانون معنى ذلك دعوى لابقاء قانون الدفاع الذي نشكونه وهو قانون (٣٥) اليه تقديم مشروع قانون جديد لالغاء هذا القانون بدها اليه جديدة وفق احكام الدستور وهذا ايضا درس في اللجنة القانونية بحضور الزملاء ومنهم الاستاذ سليم ودرس بهذا المجلس ايضا وتذكرنا طويلا هل من مصلحة المجتمع والوطن وهذا المجلس ان حقيقة ان نبقي بدون قانون دفاع بحيث ان يوضع قانون الدفاع تحت الظروف الاستثنائية التي يمكن ان تنشأ الواقع يمكن ان يوضع قانون دفاع سيء لان بدها محكمة حالة الضرورة وحالة الاستثناء ويمكن ان يكون

المشروع قانون موقت يوضع بمعالجة سريعة ونعود لقانون دفاع اسوأ من نشكونه فاذن حكم الدستور يعتقد بحكمنا في اليه ان امامنا اذا بدنا نرد هذا القانون معنا بقاء قانون الدفاع التي بدنا نتخلص منه وبده تقدم او السلطة التنفيذية تقدم مشروع قانون جديد لالغائه هذه هي الآلية الدستورية ولذلك اعود لاقول ارجو التصويت على ما فعلت اللجنة القانونية الامر الذي لم تكن برأي اكرر تملك ان تعمل غير ما فعلت، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم اتوقع اخوان ان اقتراحات.

السيد عبدالكريم الدغمي: ارجو التماسي فيما اتفقنا عليه، في رئيس اللجنة وفي مقرر يدافعوا عن قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابوفصل ما في قرار لحد الان فارجو ان تنقيد. معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

بسم الله الرحمن الرحيم

ارى حرمة باحكام الدستور ان يوقف النقاش في هذا الموضوع لانه كما تفضل رئيس اللجنة القانونية التفسير الذي اصدره المجلس العالي هو جزء من الدستور وحرمة الدستور تقتضي منا الوقوف عند هذا الحد في مناقشة هذا الموضوع وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هنالك حقيقة اقتراح ولا اعتقد ان هناك شيء جديد يضاف

الى ما قيل ولذا ارى في اقتراح التصويت على قرار اللجنة القانونية وفي عليه فنطرح هذا الموضوع للتصويت قرار اللجنة القانونية لان اخوانا امام حرج حقيقة امام حرج دستوري التصويت على شيء فيها مخالفة واللجنة مطروحة فنطرح الموضوع على التصويت اذا سمحتم لي قيل ما قيل حقيقة وليس هناك بتوقع اراء غير ما قيل لحد الان دكتور عبدالله في عندي مسجل ٤ - ٥ اساء اذا بدى ابدأ الان فيها بدى نأخذ وقت طويل في حديث فيه مخالفة دستورية يعني نفتح المجال للجميع وارجو ان يكون الموضوع اذا سمحتم لان اذا كان بدنا نسجل الان في عندي اصبح ١٠ و (٣-٤) من الاخوان الوزراء لهم الاولوية، من يرى الموافقة على قرار اللجنة القانونية؟

اغلبية كبيرة ويوافق على قرار اللجنة القانونية وتعتبر الاخوان الذين سجلوا لان الوضع كما ترون السيد الامين العام البند الذي يليه.

ارجو عدم توجيه الاسئلة الاحسب الاصول. وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس.

مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت بالمشروع

المادة ٢

أ. اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة في حالة وقوع طوارئ تهدد الامن او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها بسبب وقوع حرب، او قيام حالة تهدد بوقوعها ما وحدوث اضطرابات او فتنه داخلية او كوارث

عامة، او انتشار افة او وباء يعلن العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب. تتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج. يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

قرار مجلس النواب

المادة ٢

أ. اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدد الامن الوطني او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها او حدوث اضطرابات او فتنه داخلية مسلحة او كوارث عامة او انتشار افة او وباء يعلن العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب. تتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج. يجب ان يعرض قرار اعلان العمل بهذا القانون على مجلس الامة خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلانه ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل به.

واذا كان مجلس الامة منحلا او غير منعقد فيعرض قرار الاعلان على المجلس في اول اجتماع له، واذا لم يعرض على مجلس الامة في الموعد المشار اليه او عرض ولم يقره المجلس اعتبر اعلان العمل بهذا القانون منتهيا.

د. يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

قرار مجلس الاعيان

حذف الفقرة (ج) من المادة (٢) كما وردت من مجلس النواب، والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم من الحكومة.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام

٢. قرار رقم ٣ تاريخ ١٧/١٢/١٩٩١ والمتضمن مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠.

معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة القانونية تفضل.

السيد مقرر اللجنة القانونية:

قرار رقم ٣

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩١، برئاسة سعادة السيد حسين مجي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة الاعضاء: د. ماجد خليفة، فارس النابلسي، مروان

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة المنعقدة في ٢٣/١٢/١٩٩١ م ٢٣

الحمود، د. علي الفقير، عبدالرؤوف الروابدة، محمد فارس الطراونة، يوسف المبيضين، نايف الحديدي.

وتغيب بمعللة اصحاب السعادة السادة: د. همام سعيد، د. احمد الكوفحي، محمد الدردور.

وتغيب بدون علل اصحاب المعالي والسعادة السادة:

عبدالسلام فريجات، د. قسيم عبيدات.

كما شارك في الاجتماع معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠، وبعد دراسته قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة اللجنة القانونية صالح الزعبي

ملاحظة: مخالقات من اعضاء اللجنة السادة:

د. علي الفقير، د. ماجد خليفة، ومقرر اللجنة الدكتور محمد ابو فارس.

بسم الله الرحمن الرحيم
مخالفة للاغلبية المحترمة
في الغاء مقاومة الشيوعية

نحن الموقعين ادناه نخالف الاغلبية المحترمة في الغاء قانون مقاومة الشيوعية للأسباب التالي:

- ١ - ان الشيوعية تقوم على الاحقاد، وتحارب الاديان على اختلافها والقاعدة الباطلة التي تقوم عليها هي : لا اله والحياة مادة.
- ٢ - بما ان الشيوعية تقوم على الاحقاد فهي تتناقض مع الدستور الذي ينص على ان دين الدولة الاسلام اي يقوم على الايمان بالله ويرفض الاحقاد.
- ٣ - ان الغاء مقاومة الشيوعية يعني مخالفة الدستور ومن هنا فهو باطل اصلا.
- ٤ - ان القول بحرية الرأي والاعتقاد مسموح بها ليس على اطلاقه ولا على عمومته فإن حرية الرأي والاعتقاد يجب أن تكون مقيدة بما لا يتعارض مع دين الدولة وفلسفتها القائمة على الايمان بالله.
- ٥ - ان الغاء قانون مقاومة الشيوعية يعني ان من حق الشيوعي ان يدعو الناس جهارا الى الاحقاد ويخرجهم من الاسلام وغيره.
- ٦ - ان الغاء قانون مقاومة الشيوعية يعني ان يفتح الحزب الشيوعي دورا له ومؤسسات باسمه وان يقوم بسائر اوجه النشاط المختلفة مع ان سائر الاحزاب لم ترخص حتى الان.
- ٧ - ان الشيوعية اصبحت جريمة في ديارها

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يلغى قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه.
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية

وضع هذا المشروع تمشيا مع التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تمس بالحريات العامة والعمل على الغائها او تعديلها بصورة تتناسب مع النهج الذي اختطته الحكومة في بيانها الوزاري.

يكون هناك انسان ملحد غير شيوعي وقد يكون مؤمن شيوعي قد يكون مصلحي حتى من الشيوعيين معلش وان اعرف شيوعيين يصلون واعرف ايضا قد يوجد اناس ملحدين غير شيوعيين فهذا الموضوع لا شأن له بالقانون قانون مقاومة الشيوعية وانما موضعه ارجو ان اكمل الاستاذ المقرر حقه ان يرد كما يشاء. معالي رئيس المجلس: ارجو اي كلام يوجه بالطريق الصحيح.

السيد رئيس اللجنة: الواقع ان موضوع الاحقاد والاعتداء على الدين هذا مكانه قانون العقوبات هذا محدد في قانون العقوبات ولا شأن له ولا مكان له في قانون مقاومة الشيوعية وقانون العقوبات لم تتدخل به وهو ساري المفعول والواقع الذي يمس الدين يحال الى المحكمة وفقا لهذا القانون ايضا مقولة ان بالغاء هذا القانون معناه شرعت الحزب الشيوعي الواقع هذه مقولة غير صحيحة وغير قانونية بدلالة ان احنا امامنا قانون موجود وساري المفعول الان وهو قانون الاحزاب السياسية لعام ١٩٥٥ قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ الذي طبعا كل حزب غير مرخص بموجب هو غير مشروع قانون ١٩٥٥ ويقول لمجلس الوزراء ان يمنح او يرفض الترخيص ويقول قراره قطعا هذا قانون ١٩٥٥ قانون

معالي رئيس المجلس: معروض على المجلس الكريم هذا القانون بمواده الثلاثة فبده بالمادة الاولى استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس ارجو ان اؤكد واملا ان لا يطول النقاش ان هذا الالغاء جاء بناء على طلب هذا المجلس الكريم ولذلك وردت الاسباب الموجبة انه جاء تمشيا مع التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تمس الحريات العامة. اعود الى قرار المخالفة وارجو مع كل التقدير والاحترام ان ابدي ان المخالفة انبت على افكار يحملها المخالفين عن الشيوعية والواقع الذي الغيناه القانون الملغى معرف الشيوعية التي عم احنا نلغيها خلافا لما يذهب المخالفين المادة ٢ من قانون مقاومة الشيوعية التي القرار عم يلغى او التنسيب او التوصية بتلغية بتقول نعي كلمة شيوعية الدعوى لاستبدال النظم القائمة بحكم الدستور في المملكة الاردنية الهاشمية بالنظم القائمة في الدول الشيوعية والتي تستهدف قيام الدكتاتورية التطبيقية هذه هي المادة او هذا اساس القانون هذا هي الشيوعية التي يلغينا القانون وليس ما يذهب الاخوة الزملاء المحترمين المخالفين فالواقع هذا موضوع الاحقاد التي عم يذكره الاخوان الواقع هذا يتعلق في معتقد قد

هكذا من المأجول

الاحزاب السياسية كما يقول هذا القانون ايضا قرارات مجلس الوزراء بشأن الترخيص بموجب هذا القانون نهائية وغير خاضعة للطعن لدى اي مرجع مختص فاذا ليس صحيح مقوله ان بالغاء هذا القانون معنى ذلك اننا فتحنا الباب للحزب الشيوعي بمفهومي ومع الاحترام ومن موقع مسلم مؤمن انا اعرف ان الاسلام العظيم يقوم على حرية الاعتقاد ولا يحاسب على ما بالنفوس امر الايمان او عدمه امر داخلي بالنفس حقيقة لانك ان نحاكم الناس عليه ونخرجهم فالاسلام العظيم يقول في صورة العنكبوت اية ١٨ (ما على الرسول الا البلاغ المين فذكر إنما أنت مذكر في الغاشية لست عليهم بمسيطر، ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي احسن)... صدق الله العظيم.

الواقع طالع القرآن بالايات لا اكراه بالدين (قد تبين الرشد من الغي افا تكروه الناس حتى يكونوا مؤمنين الواقع افا انت تكروه الناس حتى يكونوا مؤمنين).

انا بعقد ابو فارس يمكن يخطيء برضه مايجدنيش، (افا انت تكروه الناس حتى يكونوا مؤمنين).

صورة يونس الاية ٩٩. فالواقع القرآن العظيم وديننا الحنيف صانع في الدعوى الى حرية الاعتقاد ومن الواقع يكون فاسد الاعتقاد هذا مجاسبة الخالق ولا مجاسبة البشر وارجو في عهد الحريات العامة التي نمارسها ان لا يقول احد الحرية لي ولا حرية لغيري لاننا اذا وقعنا في هذا المحذور نكون

وقعنا بما وقعت فيه الشيوعية الامر الي اسقطها على ارضها والواقع اكبر مقاومة لأي عقيدة هي المقاومة الذاتية التي تأتي منها فارجو الدكتاتورية التي كانت احد اسباب هزيمة الشيوعية في ديارها ان لا تقع بها في ديارنا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا تفضل استاذ العكور اقتراح.

السيد عبدالرحيم العكور:

بسم الله الرحمن الرحيم شكرا معالي الرئيس اعتقد ان الامر واضح وما بدوه نقاش من الاخوان القضية ان مطروح قانون من يصوت على الغاء وننتهي لان النقاش حوله راح يطول.

معالي رئيس المجلس: في اقتراح وفيه تشنية كبيرة ولهذا في تنسيق اللجنة يعني ما بدنا نطول الموضوع انخليها محدودة القضية واضحة مثل ما حكى الاستاذ العكور على كل حال نترك اثنين ثلاثة فقط عندي مسجل مقرر اللجنة ارجو ان احنا نتقيد هنا مسجل عندي ثلاثة للحديث ثم بعدها نصوت على الاقتراح مقرر اللجنة والشيخ الفقير والدكتور ذيب مرجي ثلاثة احنا اربعة ما يجوز يعني يتوافقوا اربعة. الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: طيب العمري، وبعدها ما فيش نقاش نصوت نعود الى الاصل، الاصل هو التصويت لكن حتى مايقال والله احنا قمعوننا ما نحدثناش فليفضل الاربعة فقط اللي بيتحدثوا الاستاذ مقرر اللجنة. ارجو الاختصار لان الموضوع واضح.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم. الحقيقة يعني ما دام ذكر الاسم يبدو احنا بدنا بدبيبات في فهم الدين الشريعة الحقيقة ما ذكره الاستاذ حسين مجلي يعني نحن نأمن بالتخصص في كل شيء الا حينما يأتي فقة الشريعة فكل انسان يهدف بمالا يعرف وهذا الامر ينبغي ان يوقف عنده القضية الثانية الايات القرآنية والاحاديث النبوية معروفة في تاريخ الاسلام كله من بدل دينه فاقتلوه وهذا شيء يعني ما بدنا احنا نيجي ندخل هذا بالفهم (اذا انت تكروه الناس) لا كل انسان يختار فاما لا يجوز ان ادعو الطلاب والطالبات في المدارس ان يكفروا بالله ثم المادة التي احتج بها الاستاذ الرئيس تغير الانظمة الحاكمة وابدالها بالنظام القائم في الاتحاد السوفيتي ما معنى هذا النظام القائم هو نظام الحادي اقتصادي سياسي.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يروجه الحديث مباشرة دون ذكر اسماء في الموضوع مباشرة. السيد المقرر: في المادة التي احتج بها في الحقيقة يعني الشيوعي يريد ان يغير النظام في الاردن الى نظام شيوعي يحكم بالاقتصاد المادي مع عقيدة الاحاد فهل هذا من حقه؟ لا اقول بموجب المادة التي استدلت بها وعرفت الشيوعية هي عليه الاله، ومن هنا الحقيقة تقول ان ما ذهب اليه سيادة الرئيس لم يكن دقيقا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكرا لا الواقع كنت بدني اقول شيء يا معالي الرئيس الحمد لله جميعا في هذا المجلس نحن جميعا مؤمنين بالله وقد

الرئيس، اود ان الفت نظر المجلس الكريم الى النقطة التي يشير اليها اولا وهو ان هذا المجلس هو الذي طلب الغاء مقاومة الشيوعية باعتقادي ان الظروف الذي كان فيها البلد والعالم عند هذا الطلب وانما قدم من فئة محدودة من هذا المجلس ولم يكن توجهها من المجلس بأي حال من الاحوال وانما كانت الظروف توجي بتحقيق اكبر قدر ممكن من مطالب النواب وكان هناك التجمع الديمقراطي مع الشيوعيين الذين طالبوا بالغاء هذا القانون.

يبدو ان ظروف العالم كانت تساعد على استجابة هذا الطلب او ان الشيوعية قد دفنت والى الابد واصبحت ان بعدين وواقعا يشكل تهمة لصاحبها فاذا كان الان الشيوعي يحاكم على شيوعيته في بلد الشيوعية فهل يحق لبلد مثل الاردن المسلم بقيادته الهاشمية ان يلغي مقاومة الشيوعية التي تعني الاحاد بكل معنى الكلمة والمادة الثانية من الدستور تنص على ان دين الدول الاسلام ولذلك الشيوعية تعني الاحاد في كل الاحوال واذا كان هناك من اخوة كانوا شيوعيين وتبروا من الاحاد تبعهم يسمو اسم اخر ويقبلوا من خلال قانون الاحزاب الجديد اما ان نعقب الشتوية بفروة فباعقادي هذا مضحك علي على الناس لانه لا يحق لنا في هذا الوقت الذي دفنت فيه الشيوعية ان نحيتها في الاردن ثانية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكرا لا الواقع كنت بدني اقول شيء يا معالي الرئيس الحمد لله جميعا في هذا المجلس نحن جميعا مؤمنين بالله وقد

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي

هكذا من الأشهر

مارسنا ذلك فعلاً في هذا المجلس واقترحي هو
أقفال باب النقاش والتصويت على هذا القانون
بدون نقاش وشكراً.
اصوات: نثني على ذلك.
معالي رئيس المجلس: شكراً اضافي
وسط من شأن أبو صايل شكراً دكتور ذيب
خلص طيب شكراً المادة الأولى السيد المقرر
المادة الأولى.
السيد المقرر:
المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون إلغاء
قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
معالي رئيس المجلس: من يوافق على
المادة الأولى من القانون.
تعد الاصوات.
السيد الامين العام: ٦٥ - ٤٠
معالي رئيس المجلس: ٦٥ - ٤٠ وموافق
عليه المادة الأولى.
المادة الثانية، السيد المقرر.
السيد المقرر:
المادة ٢ - يلغى قانون مقاومة الشيوعية

رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت
عليه.
معالي رئيس المجلس: من يوافق على
المادة الثانية؟ وهي توصية اللجنة القانونية.
السيد الامين العام: ٦٥ - ٣٥.
معالي رئيس المجلس: ٦٥ - ٣٥ موافقة
المادة ثلاثة السيد المقرر.
السيد المقرر:
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء
مكلفون بتنفيذ هذا القانون.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم؟
موافقة، موافقة.
القانون بمجملة، هل يوافق المجلس
الكريم على القانون بمجمله؟
تعد الاصوات.
ارجو عدم التعليق.
السيد الامين العام: ٦٥ - ٣٨.
معالي رئيس المجلس: ٦٥ - ٣٨ وموافقة
على ذلك.
* وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس *

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - يلغى قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه.
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة

مشروع قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية

وضع هذا المشروع تمثيلاً مع التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية
والقوانين التي تمس بالحريات العامة والعمل على الغائها او تعديلها بصورة تتناسب مع النهج
الذي اختطته الحكومة في بيانها الوزاري.

معالي رئيس المجلس: شكراً لاستاذ
مقرر اللجنة القانونية السيد الامين العام.
السيد الامين العام:
٦ - ما يجد من اعمال.

مقرراً. اللجنة الادارية اجتمعت ووصلني مع
بداية الجلسة وانتخبت الاستاذ داود قوجق رئيساً
وانتخبت ايضاً الاستاذ نادر الظهيريات مقرراً
للجنة الادارية السيد الامين العام.

السيد الامين العام: ٧ - تعيين موعد
وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: بهذا قد انبينا
جدول الاعمال وترفع الجلسة الى صباح يوم
الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً ونذكر باهمية
الحضور في الوقت وشكراً لكم.

رفعت الجلسة

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

معالي رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات